

لان لها بها معلومة فلا يشترط بيان المدة قال شيخ الاسلام علا الدر السجدي
في شرح الكافي ولودفع اليه رطوبة الارض قد صارت قراضا يعني خرج ساتها من غير
عليه ولم تنته الى ان يجز فرغها اليه معاملة على ان يستقيم ويقوم عليها بالنصف ولم يرد
معلوما بهذا فاسد لا يفسد لها وقت معلومة لانها مجزومة بعد اخري حتى لو كان
الرطوبة غايه جاز ولودفع اليه رطوبة قد انتهى جولاها على ان يقوم عليها ويسقيها حتى
يزدها على ان ما رزق الله من شي فهو بينهما نصفان ولم يسميها وقتا فهو جاز على اشتراط
البذر من الرطوبة ينزل من الشجرة من الشجرة لانه يقصد منها فصار كما لو دفع الاشجار معاملة
على ان الثمرينها نصفان فهو جاز كذلك هنا والرطوبة لصاحبها لانها لم تحرف بمحلها
به **قوله** بخلاف الزرع يتعلق بقوله وفي الاحتسنان اذا لم يبين **قوله** المدة يجوز
ذلك بخلاف المزارعة فانها لا يجوز لابي ان المدة قياسا واستحسانا لان الزرع يعلو به
معلومة لتفاوت في ابتداءه يقع فيه الهالة فلا يدرى من رزقها بيان المدة وهالكة
ان تقدم في القاء البذر يتقدم حصاده وان اخر يتاخر فيقوم المسارعة بينهما وليس
لكل دفع النخل والكرم والشجر معاملة بالنصف من غير بيان المدة لان مدة خروج
وادراكه لا تختلف ولا تفاوت فلا يجوز فيها المزارعة فان **قوله** ويختلف
اذا دفع اليه عرسا فذلك ولم يبلغ الثمر معاملة حيث لا يجوز لابي ان المدة هالكة
يتعلق بقوله وفي الاحتسنان اذا لم يبين المدة يجوز عطفاً على قوله بخلاف الزرع
اذا دفع الرجل الى الرجل عرس شجرا وكرم او نخل فذلك على ان يقوم عليه ويسقيه ويحفره
فما اخرج من ذلك من العرس والثمر فهو بينهما نصفان هذه معاملة فاسدة ان سمى بين
معلومة لما بينا انه ليس لتساويها وقت معلوم فان يبين جاز كما في شرح الكافي
وهذا لا تلازمه متى تحمل الشجر وقد يتفاوت في الاحتسنان في الحول بحسب قوة
وضعه فلا يبين المدة **قوله** ولم يبلغ الثمولى لم يبلغ العرس **قوله**
ويختلف ما اذا دفع نخلة او اصول رطوبة هذا ايضا يتعلق بقوله وفي الاحتسنان
اذا لم يبين المدة يجوز عطفاً على قوله بخلاف الزرع ايضا معناه ما قال في شرح
الكافي ولودفع اليه اصول رطوبة على ان يقوم عليها ويسقيها حتى يذهب اصولها
نبتها فما اخرج من ذلك فهو بينهما نصفان وهذا فاسد كذلك النخل والشجر

ليس ازمان انقطاعه وذهاب اصوله وقت معلوم فكانت المدة مجزومة لكذا
في شرح الكافي اما اذا دفع النخل واصول الرطوبة معاملة على ان يقوم عليها مطلقا
ولم يقل الى ان يذهب اصولها وينقطع نباتها فذلك جاز وان لم يبين المدة استحسانا
اذا كان الرطوبة جرة معلومة فتقطع على اول جرة وفي النخل يقع على اول جرة
تخرج واذا لم يكن الرطوبة جرة معلومة فلا يجوز لابي ان **قوله** او اطلق في الرطوبة يعني
اذا لم يبين المدة بفسد المعاملة وتاويله اذا لم يكن للرطوبة جرة معلومة واذا كانت معلومة
جارت **قوله** ويشترط تسمية الجزء منشا عما يتعلق بقوله وسمي جوارا من الثمرة ما
قوله فان سمي في المعاملة وقتا يعلم انه لا يخرج الثمر فيها فسدت المعاملة ذلوه تغيرها
على سبيل المختص به من سبيل الاصل قال في شرح الكافي ولودفع اليه نخلا وكرما وشجرا معاملة
اشهر معلومة يعلم انها لا يخرج ثمرة في تلك المدة فاسدة لان المقصود انث الثمرة في
المخرج وفي هذه المدة لا يتحقق الثمرة في الخارج فان مقصود العقد قطعاً وان شرط وقتا
يبلغ فيه هو جاز لحصول المقصود وان تاخر عن تلك المدة كان العمل الجور مشله ان لم يكن
تاخره من ذهابه في تلك السنة لان يبين ان المدة المفترضة لا تصل الى المقصود فصارت كانه
لم يبين من فسد وان كان عن ذهابه في تلك السنة هذه معاملة حابرة ولا شيء لان لم
يتحقق المقصود باقية ساوية وان كان خرج في تلك السنة ولم يخل الى انه انقضى الوقت الذي
وقته قبل ان يطلع الثمر فلعل العمل الجور مشله فيما عمل وهذا بمنزلة الوقت الذي يعلم انه يتقضى
قبل ان يخرج الثمر لان العقد ما يعقد لتحقق الثمرة المدة ذكروا في يحصل فيها نصارها لولم يذكروا
المدة فوجها جواز المشل **قوله** قال ويجوز المساقاة في النخل والشجر والكرم والرباط واصول
البادجان اي تلك العقود هي مختصة وقال في شرح الطحاوي في اسم المعاملة يقع على حبات
الاصناف والاشجار المثمرة وينبغي له ان يشترط المدة ويشترط له حصص معلومة نحو الرباط
وما اشبه ذلك ولو استثنى ثمانية لنفسه فانه لا يجوز المعاملة **قوله** في حصة الفقه اذا دفع
الارض للزرع الرباط ودفع يزرعها او دفع ارضها اصول وطرية ثابتة لم يسم المدة ان كان
شيئا ليس لا يثبت ولا يثبتها جرة وقت معلوم يجوز وانما اذا كان وقت جرة معلوما
فانه يجوز ويقع على جرة واحدة كما في الشجرة المثمرة اذا دفع اليه النخل وفيها طلع الخضرا وانما
فانه يجوز وان لم يبين الوقت لان وقت ادراكه معلوم ولودفع والبسر تناهي حظه لكن لم